منظومة ريادة الأعمال ما بين الدولة الرعوية والحوكمة الإدارية

نشر في جريدة أخبار الخليج بتاريخ 6 أكتوبر 2019

بقلم: الدكتور زكريا خنجي

عند الحديث عن موضوع ريادة الأعمال وسعي الدول إلى العمل الحر يتبادر إلى ذهننا سؤال، هل هذا السعي والترويج لريادة الأعمال تتخذه الدول هروبًا من التبعات الملقاة على عاتقها ومن الخدمات المجانية والالتزامات تجاه المواطنين ؟ أم هي من الضروريات التي تبيح المحظورات ؟

ربما هذا السؤال يقودنا إلى مفهوم الدولة الرعوية والدولة التشاركية، فماذا يعني المصطلحان ؟

ببساطة، فإن الدولة الرعوية هي الدولة الكافلة للمواطن من المهد إلى اللحد اجتماعيًا وصحيًا وتعليميًا، بحيث يتم تأمين الرفاه والرخاء للمجتمع بالمجان إلى درجة كبيرة، وإن كانت هناك ضرائب فهي ضرائب بسيطة نظير بعض الخدمات أو التكاليف وما شابه ذلك.

وربما كانت دول الخليج العربي من أكثر الدول التي كانت تتبنى هذا التوجه، إلا أن الظروف السياسية والحروب التي خاضتها دول الخليج خلال فترتي الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين وكذلك الأزمة الاقتصادية التي مرت على العالم جعلت قادة هذه الدول تعيد حساباتها الاقتصادية

من جديد، إذ أنها وجدت أنها تعاني من مشكلة الديون الخارجية والالتزامات المالية – وإن كان ذلك بصورة متفاوتة من بلد إلى آخر– إلا أن هذه الدول اضطرت في الآونة الأخيرة أن ترفع الدعم عن بعض السلع وخاصة الضرورية منها، ولم تكتف بذلك إنما رفعت أسعار العديد من السلع مثل المحروقات والطاقة وبعض السلع الحياتية الضرورية، ولجأت كذلك إلى فرض بعض الرسوم والضرائب التي لم تكن موجودة أصلاً في حياة المواطن.

ولم تكتف بذلك، بل حاولت التقليل من نسبة التزاماتها في توظيف الخريجين والعاطلين عن العمل، وألقت بهذه المسؤولية على القطاع الخاص، وكذلك تفننت في التخفيف من أعبائها المالية والخدمية لتلقي كل هذا العبء على القطاع الخاص مثل التعليم والصحة والخدمات البلدية وما إلى ذلك، وهذا يعني أن الدول تلك تتحول من الدولة الرعوية الأبوية إلى الدولة التشاركية.

أما الدولة التشاركية فهي الدولة التي تحاول أن تتشارك كل الأعباء الإدارية والمالية والخدمية بينها وبين المواطنين، بمعنى أنها الدولة التي تحاول أن تحقق التنمية وإيجاد الثروات العامة والخاصة بفعل الأعمال المنتجة من الأفراد أو المؤسسات الخاصة، أي أن يكون للفرد دور أساسي في إنتاج ثروة البلاد، وكذلك فإن ذلك يعني ألا يسأل المواطن نفسه: ماذا يمكن لبلدي أن يقدّم لي ؟ وإنما يجب أن يسأل نفسه: ماذا يمكن أن أقدّم لبلدي ؟

وبمعنى أكثر بساطة، فإن الدولة التشاركية تعني الانتقال من طور الدولة الرعوية إلى مشاركة المواطن في جزء من الثروة وكذلك الاستعداد للمشاركة في السلطة واتخاذ القرار.

وفي ظل هذا التوجه – من المفروض – أن تزدهر منظومة ريادة الأعمال، وخاصة للشباب من الجنسين، إلا أن حال الواقع يقول خلاف ذلك، ففي مقابل سهولة استخراج السجل التجاري غدت الرسوم والضرائب كبيرة، ولا توجد تسهيلات وقروض ميسرة، فما إن يفتح الشاب – من الجنسين – مشروعه الخاص إلا ويضطر إلى الاستدانة وأخذ القروض التي تثقل كاهله، وكلها شهور قليلة ويغلق المشروع ليس لأنه فشل في إدارة المشروع، وإنما لعدم وجود تسهيلات تساعده على الاستمرار في مشروعه.

إذن يمكننا أن نقول إن الحكومات لم تتجه هذا الاتجاه إلا لأن الضروريات تبيح المحظورات، فالحكومات تريد أن تتخلص من كل الأعباء التي على كاهلها من غير أن تقدم أي شيء من أجل الاستثمار في ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة، بل على العكس فإنها تفرض الكثير من الرسوم والضرائب عليها من أجل امتلاء خزينة الدولة، حتى إن أضطر رائد الأعمال للاستدانة والفشل وخراب البيوت.

إلا أننا هنا سنحاول أن نحسن الظن ونعتقد إنه توجه عالمي للتحول من الدولة الرعوية الأبوية إلى الدولة التشاركية، بما يحمله ذلك المصطلح من أبعاد، وكذلك نعتقد أنه توجه عالمي لإتاحة الفرصة للشباب حتى يتجرد

من عبودية الوظيفة وينطلق في فضاء ريادة الأعمال التي قوامها الإبداع والابتكار، ولكن يبقى سؤال آخر هل هذا يتوافق مع مبدأ الحوكمة ومبدأ التنمية المستدامة، أم يسير في الاتجاه المضاد ؟

الحوكمة وريادة الأعمال

تعرف الحوكمة ببساطة أنها التحكم المؤسسي في المؤسسات، بهدف نجاح المؤسسة وتقويتها على المدى البعيد وتحديد المسؤوليات داخلها مع ضمان حقوق جميع الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة وبعدالة، بالإضافة إلى أنها مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف المؤسسة.

ببساطة فإن الحوكمة تضع الإطار لاتخاذ القرار الأخلاقي والإجراءات الأخلاقية للإدارة داخل المؤسسة على أساس من الشفافية، والمحاسبة، والأدوار الواضحة المحددة للعاملين. وتؤكد الأداء مستخدمةً الرصد، والإبلاغ، والتطوير، وتحسين العمليات، وإجراءات العمل. كل ذلك من خلال الأسس التالية: المشاركة، وسيادة القانون، والشفافية، والاستجابة، والتوجيه نحو بناء توافق للآراء، والإنصاف، والفعالية، والكفاءة، والمساءلة، والرؤية الاستراتيجية.

أهداف الحوكمة بالنسبة إلى الأعمال وريادة الأعمال

تهدف الحوكمة – فيما يتعلق بالأعمال وريادة الأعمال – إلى توفير الثقة بين الحكومة ورواد الأعمال والمواطنين من خلال أدلة تثبت إدارة الحكومة بالنسبة الى ريادة الأعمال تجري وفقًا للممارسات السليمة للأعمال، وبشكل يؤدي إلى تقليل إمكانيات الفساد وسوء الإدارة إلى أقل حدٍ ممكن، وهذا ما يجعل للحوكمة أهميتها في تحقيق ما يلي:

- تخفيض المخاطر التي يُمكن أن تواجه المؤسسة – بصورة عامة – إلى أقل حد.
- تعزيز ورفع مستوى أداء الأعمال.
- زيادة القابلية التسويقية للسلع والخدمات التي تتعامل فيها مؤسسة الأعمال.
- تحقيق أفضل وضع تنافسي للمؤسسات.
- إظهار الشفافية والقابلية للمساءلة.

وعمومًا، فإن الحوكمة تعمل على إيجاد بيئة أعمال صالحة في البلاد تسودها الثقة والقيم الأخلاقية الفاضلة بما يحفظ الحقوق وبما يعود على المجتمع بالخير والتقدم والحياة الطيبة التي أساسها الإيمان والعمل الصالح.

ومن جانب آخر، فإن الحوكمة الجيدة تحقق الكثير من الأهداف من أهمها:

- **تحقيق الشفافية والعدالة وحماية حقوق رواد الأعمال في الدولة وهذا يتم من خلال إيجاد قواعد وأنظمة وضوابط تهدف الى تحقيق الشفافية والعدالة.**
- **إيجاد ضوابط وقواعد وهياكل إدارية تمنح حق مساءلة الحكومة والتجار والمؤسسات – أيا كان مستواها – أمام الرأي العام.**
- **العمل على محاربة التصرفات غير المقبولة سواء كانت في الجانب المادي أو الإداري أو الأخلاقي.**
- **توفير فرص عمل جديدة ودعمها ماديًا ومعنويًا.**
- **جذب الاستثمارات سواء الأجنبية أو المحلية والحد من هروب رؤوس الأموال الوطنية الى الخارج.**
- **الشفافية في إجراءات المحاسبة والمراجعة المالية لتقليل وضبط الفساد في الدولة، وخاصة فيما يتعلق بالاستثمارات ومع أصحاب رؤوس الأموال.**
- **تطوير وتحسين ومساعدة الشباب بصفة عامة ورواد الأعمال بصفة خاصة على بناء استراتيجية متطورة تخدم الكفاءة الإدارية والمالية لإنشاء وإقامة الأعمال الخاصة.**
- **العمل على تحفيز رواد الأعمال وتحسين معدلات إنتاجهم، وتعميق ثقتهم بالدولة.**

- توفير كل التسهيلات المعنوية والمادية وزيادة المعلومات والخبرات والمهارات لإثراء الحركة الاقتصادية والعمل في مجال الأعمال الحرة.

وفي نهاية الأمر، لا بد من الإشارة إلى أن من أهم أهداف حوكمة العمل بكل الوسائل المتاحة لجذب الاستثمارات المحلية بصفة خاصة والأجنبية بصفة عامة سواء بالتشريعات أو القوانين والامتيازات الممنوحة للمستثمرين بالإضافة إلى تطبيق مبدأ الأخلاق الحميدة الجيدة والمعاملات الإنسانية والاقتصادية بين المتعاملين.

ويمكن تلخيص أهمية الحوكمة في إنشاء المؤسسات الخاصة بالنسبة الى المجتمع وفي تشجيع الاستثمار والتنمية المستدامة، ومحاربة الفساد، وتشجيع التنافس، كما تشجع على الزياد الانتاجية والابتكار، والعمل بكفاءة، كما تحافظ على استقرار الأسواق المالية وتنمي أسواق المال، وتشجع على قيام علاقات تتمتع بالشفافية بين أصحاب الأعمال والدولة.

أما بالنسبة للمؤسسة والمستثمرين ورواد الأعمال فإنها تعني العمل على تحسين أداء المؤسسة وتقليل كلفة رأس المال، وتحسين السمعة والاستراتيجية، وتبني علاقات قوية بأصحاب المصالح، وتحمي حقوق المستثمرين، كما تقوم بتخفيف آثار المخاطر.

مبادئ الحوكمة الرشيدة بالنسبة إلى ريادة الأعمال

إن كانت الحوكمة تدور حول تفاعل مجموعة من العوامل والآليات التي تؤدي إلى الأسلوب الأمثل لإدارة الدولة، فإنها على هذا الأساس تعمل وفق أطر ومبادئ مثل:

المساءلة (Accountability)؛ باختصار فإنه يحق لرواد الأعمال مساءلة الحكومة عن أدائها في المحافظة على مصالحهم، وكذلك يحق للحكومة مساءلة رواد الأعمال عن مبالغ الدعم التي تم تقديمها لهم والكيفية التي تمت الاستفادة بها، وهذا حق يضمنه القانون وأنظمة الحوكمة لهم.

المشاركة (Participation)؛ تعتبر مشاركة رواد الأعمال المجتمع المدني فاعلًا أساسيًا في عملية التنمية، لكونها تسهم في دعم الحكم الديمقراطي، وتسهل التفاعل بين الدولة والمجتمع من خلال مشاركة المواطنين – بجميع أطيافهم – بالمساهمة في اتخاذ القرار ومساءلة صانعي القرار.

الشفافية (Transparency)؛ بمعنى توافر كل من التعامل النزيه والمكتمل، ونزاهة التقارير المالية هو أنها ينبغي أن تكون أمينة وأن تقدم صورة متوازنة عن حالة الاعمال، ونزاهة التقارير تعتمد على نزاهة أولئك الذين يعدونها ويعرضونها، أي تقدم صورة حقيقية عن كل ما يحدث.

سيادة القانون (Rule of Law)؛ ينصرف مفهوم احترام القانون إلى مدى امتثال كل الأطراف – سواء كانوا أفرادًا، أو مؤسسات حكومية، أو مجتمعًا مدنيًا – للمنظومة القانونية من قوانين أو تشريعات أو لوائح ...الخ.

مكافحة الفساد (Combating Corruption)؛ يُعرف الفساد بأنه إساءة استخدام السلطة العامة من أجل تحقيق مكاسب شخصية، وتتعدد صور الفساد لتشمل الرشوة، الابتزاز، المحاباة، استغلال النفوذ وغير ذلك من أفعال، وتشير الأدبيات إلى وجود علاقة عكسية بين الفساد والديمقراطية، ويتطلب الحد من الفساد وجود بيئة مواتية سياسيًا وقانونيًا، وقدرات مؤسسية ملائمة، بالإضافة إلى تعزيز مشاركة وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني في مكافحته. ومن ثمَّ يقصد بمكافحة الفساد وجود نظام متكامل وفعَّال لمجابهة الفساد لدى كل فاعل من الفاعلين، ودرجة تطبيق مختلف الفاعلين لهذا النظام.

العدالة (Justice)؛ يُقصد بها درجة تقديم الحكومة، المجتمع المدني، القطاع الخاص .. إلخ للخدمات على قدم المساواة، وطبقًا للاحتياجات ومبدأ تكافؤ الفرص، بحيث تكون المساعدات المعنوية والمالية تقدم لرواد الأعمال على قدم المساواة ومن غير محاباة ومجاملة، أو التفريق بين هذا وذلك.

المساواة؛ المقصود بالمساواة هنا المساواة بين صغار المستثمرين وكبارهم على حدٍ سواء. فعلى سبيل المثال، فإن رائد العمل الذي لم يتجاوز دخله مبلغًا قدره (... دينار) يمتلك الحقوق نفسها التي يمتلكها المليونير.

الانضباط (Discipline)؛ أي اتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح.

المسؤولية الاجتماعية (Social Responsibility)؛ هي ثقافة الالتزام بالمسؤولية ضمن أولويات التخطيط، وتوفير الدعم والمساندة التامة من قبل الحكومة تجاه التنمية المستدامة لمجتمعاتها، وتحقيق الرفاهة الاجتماعية من خلال توفير العديد من الخدمات العامة والخاصة لرواد الأعمال بهدف المحافظة على هذا التوجه وعدم ترك الأمور على الغارب، بحيث يجد الشباب أنفسهم بلا وظيفة من ناحية ومن ناحية أخرى فإنهم مطالبون بالكثير من التبعات عندما يتجهون الى ريادة الأعمال والأعمال الحرة.

يتضح من خلال الاستعراض السابق تلك العلاقة الوثيقة التي من الممكن أن تكون ما بين الحوكمة الرشيدة وريادة الأعمال، فهي علاقة طردية، فمن غير الحوكمة فإن ريادة الأعمال ورواد الأعمال سيعانون من مشاكل كثيرة نظرًا إلى غياب مبادئ الحوكمة، لذلك يمكن أن نستخلص أن ريادة الأعمال يمكن أن تنمو بصورة جيدة وفعالة في ظل منظومة الحوكمة الرشيدة الجيدة، وبالعكس يحدث أيضًا.